

يعالج العدد الحالي من مجلّة "جدل" قرار حظر الحركة الإسلامية الذي اتخذته الحكومة الإسرائيليّة في أواسط تشرين الثاني عام 2015. يُعتبر القرار الإسرائيليّ، حظر الحركة الإسلاميّة سياسياً، نقطة تحوّل تاريخيّة في العلاقة بين إسرائيل والجماهير الفلسطينيّة في إسرائيل. ليست هذه المقولة إنشائيّة، بل هي التوصيف الصحيح لهذا الحظر لمن يفهم كُنّه هذه الخطوة، وما تعبّر عنه من تغيير في قواعد اللعبة بين الجمهور العربيّ الفلسطينيّ والمؤسسة الإسرائيليّة بكلّ أذرعها، السياسيّة والأمنيّة والقضائيّة والإعلاميّة، التي تجنّدت لدعم هذا الحظر. وهو مؤشّر لتغيير قواعد اللعبة، غير العادلة أصلاً، التي حكمت العلاقة بين الجمهور الفلسطينيّ ومؤسساته الوطنيّة -من جهة-، ودولة إسرائيل -من جهة أخرى-، نحو قواعد جديدة تعمّق فيها إسرائيل خطابها وسلوكها الكولونياليّ تجاه الجماهير الفلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر.

أيد غالبية المجتمع الإسرائيليّ حظر الحركة الإسلاميّة، علاوة على تجريم العمل السياسيّ العربيّ عمومًا. إذ يكشف بوضوح استطلاعٍ أُخبر نشره المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة حول "مقياس الديمقراطيّة الإسرائيليّة"، التوجّهات العنصريّة ذات الطابع الفاشيّ والكولونياليّ ضدّ الجماهير العربيّة وقياداتها وأحزابها لا الحركة الإسلاميّة فقط. بالنسبة لهم، يمكن حظر وتجريم كلّ العمل السياسيّ الفلسطينيّ. والقيادة السياسيّة الإسرائيليّة تعرف هذه الثقافة وتنسجم معها وتغذيها. كان هنالك معارضون للحظر من بعض النخب الإسرائيليّة؛ منهم من عارضه للضرر الذي يسبّبه هذا الحظر على ما تبقى من حيّز ديمقراطيّ في إسرائيل، والبعض الآخر يعارضه لعدم جدواه، وهنالك من عارضه لأنّه يعتقد أنّه يضرّ بالعلاقات العربيّة اليهوديّة، ولكن غالبية المجتمع الإسرائيليّ وأحزابه السياسيّة أيّده واعتبرته إنجازًا لتنتياهو، وهو ما كان يبحث عنه نتياهو في ظلّ فشله الدائم سياسياً وأمنيّاً، مستغلاً حالة الإرباك العالميّ من العمليّات الإرهابيّة في أوروبا ورُهاب الإسلام، لزيادة الخوف من الجماهير العربيّة عمومًا وقياداتها والحركة الإسلاميّة خصوصًا.

الحركة الإسلاميّة ليست توجّهًا صوفيًّا مُغلَقًا، وليست جمعيّة عثمانيّة. الحركة الإسلاميّة هي تيار سياسيّ-أيديولوجيّ له حضور في كلّ شرائح المجتمع العربيّ وطبقاته ومناطق وجوده، والنقاش والاختلاف معها في أجنّاداتها السياسيّة والاجتماعيّة لا يقدّمان تبريرًا أخلاقيًّا ووطنياً لدعم حظرها، على نحو ما تبيّنه المقالات التي نُشرت في هذا العدد، والتي تناولت جوانب مختلفة من قراءة وانعكاسات الحظر على صدق هذه المقولة. ففي مقالها تقدّم المحامية سهاد بشارة قراءة قضائيّة-سياسيّة لحظر الحركة الإسلاميّة من خلال مقارَبة مقارنة مع حظر حركة الأرض والاختلاف والتشابه بين الحالتين، كما تقوم بقراءة الحظر ضمن المنظومة القانونيّة-السياسيّة العامّة التي تحاول بها إسرائيل تجريم العمل والنشاط السياسيّ في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وتوضّح الكاتبة أنّه "خلافًا لحركة الأرض، لم تختَر الحركة الإسلاميّة العمل خارج البرلمان فحسب، وإمّا كذلك خارج أيّ منظومة لتأطير نفسها كجسم مسجّل وفق أيّ من القوانين الإسرائيليّة، وفُضّلت أن تعمل كحركة دينيّة سياسيّة جماهيريّة غير مؤطرة قانونياً. مع هذا، فقد طالت الحركة

الإسلامية نفس وسائل القمع من أنظمة الطوارئ في محاولة لفرض المعادلة الأيديولوجية /الدستورية التي وضعتها المحكمة العليا في قضية حركة الأرض أيضًا خارج إطار مناصرة القانون، وبذلك تخطو المؤسسة الإسرائيلية خطوة إضافية لتوسيع حيزها القمعي والمهيمن تجاه الفعل السياسي الفلسطيني في الداخل".

ويقدم الكاتب الصحفي هشام نفاع قراءة سياسية لحظر الحركة الإسلامية في إطار السياسات الإسرائيلية العامة تجاه الجماهير العربية، مؤكدًا أن الحظر جاء مرتبطًا بإستراتيجية الحكومة غير الجديدة في إعادة إنتاج العدو العربي الفلسطيني على نحو منهجي، وبغاياتها من ورائها. وتوقف تحديدًا عند قرار حكومة اليمين بزعامة بنيامين نتنياهو إخراج الحركة الإسلامية عن القانون، مشيرًا إلى التقنيات التي تستخدمها السلطة في إنتاج العدو كدمج الخوف والرعب وتجنيد الأبواق الإعلامية لإعطاء القرارات الإسرائيلية أكبر قدر من الدراماتيكية. وتقدم الباحثة رنا إسعيد قراءة لدور الحركة الإسلامية في تزويد خدمات اجتماعية ورفاه للمجتمع العربي، متطرقةً إلى مشروع المجتمع العصامي الذي عملت الحركة الإسلامية على تجسيده من خلال المبادرة إلى بناء مؤسسات أهلية تهتم بمسألة الرفاه الاجتماعي، وبيّنت الانعكاسات السلبية للحظر على شرائح اجتماعية مختلفة كانت تستفيد من الخدمات التي تقدمها الحركة الإسلامية، مشيرة إلى أن "الدولة تعتبر توفير الخدمات الاجتماعية "تهديدًا سياسيًا - اجتماعيًا"، لا منافسًا شرعيًا للدولة ومؤسساتها في هذا المضمار. لذا، تعتقد إسعيد أن ثمة علاقة ما -وإن كانت غير مباشرة- بين إخراج الحركة الإسلامية عن القانون ونشاطها على المستوى الاجتماعي - السياسي".

وفي مقاله يقدم المحامي علاء محاجنة قراءة للعلاقة بين التحولات في السياسة الإسرائيلية والصهيونية وحظر الحركة الإسلامية، مؤكدًا على العلاقة بين صعود التوجهات الدينية الاستيطانية في الحكومة والمشروع الصهيوني وسعيها لحظر الحركة الإسلامية، وخاصة على ضوء نشاط الأخيرة في القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، حيث يحاول التيار الديني الاستيطاني الصهيوني إعادة امتلاك السيطرة الدينية على المسجد الأقصى، ويرى في الحركة الإسلامية عائقًا مركزيًا أمام طموحه هذا. يشير الكاتب "أن مشروع الحركة الإسلامية ونشاطها الاستثنائي في مدينة القدس وتعزيز الصمود فيها، ولا سيما موضوع المسجد الأقصى، هو السبب الرئيسي وراء قرار الحظر، حيث يتصادم هذا المشروع مع مساعي اليمين الجديد إلى إعادة استملاك "جبل الهيكل" وتهويد مدينة القدس وتفريغها عن طريق التهجير القسري لسكانها الفلسطينيين الأصليين، وذلك كجزء من محاولة ترسيخ قيم دينية يهودية في مفهوم الصهيونية الدينية في إطار صراعه الداخلي حول هوية الدولة".

وفي دراستها تقدم الدكتورة تغريد يحيى-يونس مقاربة جندرية لحظر الحركة الإسلامية، حيث تؤكد خلال دراستها على الأبعاد السلبية لحظر الحركة الإسلامية على النشاط النسائي في الحركة الإسلامية، وخاصة أن شرائح نسائية واسعة وجدت في الحركة الإسلامية إطارًا سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا تستطيع من خلاله تأدية أدوار اجتماعية وسياسية، وفرصة للخروج للعمل وتحقيق ذواتهن على المستوى الروحاني والنفسي أيضًا. وكما تبين الكاتبة، "أصابت تأثيرات الحظر المجتمع الفلسطيني بأسره والحركة الإسلامية الشمالية برمته، بنين وبنات ونساءً ورجالاً وأفراداً وجماعة/ات. لكنه بصورة مباشرة وذات خاصية أصاب الفتيات والنساء من الموظفات في الحركة، اللائي يقدر عددهن بعشرات كثيرة، والنشاطات في الحركة التوعوية أو حقول أخرى فيها، ومن يتلقين خدماتها، ويقدر عددهن بالآلاف، في الداخل الفلسطيني والضفة الغربية وغزة. إن تاريخ الحظر بالنسبة لبعض النساء هو تاريخ فصل بالمفهومين الحرفي والاستعاري".

إلى جانب كل ما ذُكر، يقدم الباحث الأستاذ صالح لطفي قراءة إسلامية لحظر الإسلامية، وذلك عبر مقارنة حضارية للحظر معتبراً فيها أن الصراع بين إسرائيل والحركة الإسلامية هو صراع حضاري لا سياسي فقط، مستخدماً الإطار الإسلامي متمثلاً في مفهوم "الصراع" الذي تستخدمه إسرائيل في علاقتها مع الحركة الإسلامية، ومفهوم "التدافع" الذي تبنته الحركة الإسلامية في علاقتها مع إسرائيل. يشير الباحث نفسه: "سنة المدافعة التي تتعاطى معها الحركة الإسلامية كسباً ودفعاً، وسنة الصدام التي تتعاطى معها إسرائيل كذلك، إذ إن المؤسسة الإسرائيلية تستدعي الصدام لأنه الأسهل بالنسبة لها، وهي التي قامت أساساً على هذا المنطق الذي لا تفهم سواه والذي من خلاله يمكنها أن تتعايش معه وبه".

وفي باب المقالات العامة، ساهمت النائبة حنين زعبي بمقال حول القائمة المشتركة، وهو استمرار للنقاش في الملف الذي طرحته مجلة "جدل" في عددها السابق الذي تناول القائمة المشتركة من جوانب مختلفة، وتبين زعبي التباين السياسي والأيدولوجي بين مركبات القائمة المشتركة حول كونه المشتركة ودورها، مشيرة إلى أن تطوير ثقافة حوار وطني رصين ومسؤول بين أطراف المشتركة شرط مهم، لكنه غير كافٍ لمن يريد تطوير المشتركة كاستراتيجية وطنية، وعلى من يبغى ذلك السعي إلى تقليص الاختلافات وتعميق الإجماع الذي بدوره يطور الرؤية السياسية للمشركة ويرفع سقفها. تؤكد زعبي أنه رغم جميع الاختلافات، "الوحدة الأهم من الاتفاق الأيدولوجي أو السياسي هي الوحدة التي لا تسمح لإسرائيل بأن تستفرد بأي طرف" من أطراف المشتركة وإضعافها من خلال تصنيف "المعتدل" و "المتطرف". وتشير كذلك أنه على القيادة صدّ التحريض وحماية شعبها منه، لا تغيير مواقفها لتجنب التحريض.

وأخيراً يقدم الكاتب والباحث سلامة كيلة قراءة للقضية الفلسطينية في الوضع الراهن عموماً، وبعد اندلاع الثورات العربية خصوصاً، عارضاً التحولات التي مرت على المشروع الوطني الفلسطيني، وضرورة إعادة المشروع الوطني الفلسطيني كمشروع تحرر وطني، ويرى أن الثورات العربية تحمل في ثناياها انتصاراً للقضية الفلسطينية على العكس مما هو متوهم حالياً. ويوضح الكاتب ذلك جيداً بقوله: "كانت الأوضاع تشير إلى ميل عام لإنهاء القضية الفلسطينية، حتى قبل الثورات العربية، وربما أفضت هذه الثورات إلى مسار مختلف. وهو الأمر الذي لا يجري لمسه، أو يجري تجاهله، حيث إن الثورات تنذر بانقلاب كبير في الوطن العربي ليس في مصلحة الدولة الصهيونية وكلّ الرأسماليات. ولقد أدت إلى أن يعود التفكير في انتفاضة ثالثة من قبل شباب فلسطين في مختلف مناطقها".